المساهمات في قمة أهداف التنمية المستدامة وقمة المستقبل

التقرير السنوي لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية التقرير السنوي 2023 - A/HRC/54/41

إصلاح الهيكل المالي الدولي

بقلم السيدة كلينتيانا محموداي

ويجب إصلاح الهيكل المالي الدولي من خلال نهج الحق في التنمية. وينص إعلان الحق في التنمية صراحة على ضرورة إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة بغية القضاء على جميع أشكال الظلم الاجتماعي. وبموجب الإعلان، يطلب إلى الدول أيضا أن تتخذ خطوات، فرادى وجماعات، لصياغة سياسات إنمائية دولية بغية تيسير الإعمال الكامل للحق في التنمية.

وتواجه البلدان النامية حاليا أزمات متعددة تتعلق بالغذاء والوقود والتمويل. وهناك أزمة ديون وشيكة، حيث يعاني حوالي 54 بلدا حاليا من ضائقة الديون. لقد غير تغير المناخ طبيعة التحدي الإنمائي. وفي ظل هذه الظروف، هناك حاجة ملحة إلى إصلاح منهجي للنظام المالي الدولي.

أصبحت التدفقات في الهيكل المالي الحالي واضحة بشكل حاد خلال الأزمة الصحية العالمية الأخيرة. فالبلدان النامية محدودة في قدرتها على الاستجابة بسبب افتقارها إلى إمكانية الحصول على التمويل الميسور، مما يحد بدوره من حيزها المالي، ويزيد من ضعفها أمام الديون، ويقوض قدرتها على الاستثمار في البشر وفي مستقبلها.

ومن الواضح تماما أن الهيكل المالي القائم كان له تأثير مباشر على العديد من مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والتعليم والصحة. إنه يؤثر بشكل مباشر على التغذية والحماية الاجتماعية والبيئة. ويتحمل الناس الذين يعيشون في أكثر الأوضاع ضعفا عبئا غير متناسب.

فقرارات الإقراض وسياساته وممارساته، بما في ذلك الرسوم الإضافية على القروض، وارتفاع أسعار الفائدة، وعلاوات المخاطر، تفرض في بعض الأحيان عبئا كبيرا على الموارد المالية لهذه الدول بحيث يمكن للقروض، بدلا من أن تساعد في التنمية، أن تجعل الدول غير قادرة على تمويل الخدمات العامة وإعمال حقوق الإنسان. وذلك لأن الدول تضطر إلى تحويل الأموال لخدمة الديون، مع تنفيذ سياسات مالية صارمة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الإصلاحات التالية هي من بين الإصلاحات التي ينبغي النظر فيها:

a) وينبغي توسيع نطاق الحكم ليشمل البلدان النامية في صنع القرار وفي وضع المعايير الاقتصادية الدولية؛

b) وينبغي توفير المزيد من التمويل، وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، التي تؤدي دورا حاسما في تلك العملية، أن تزيد تمويلها للبلدان النامية بشروط مواتية، ولا سيما للبلدان المتوسطة الدخل، حيث يعيش 70 في المائة من سكان العالم؛

c) وفي حين ينبغي زيادة الإقراض، ينبغي ألا يظل نصيب الفرد من الدخل هو المعيار الوحيد لتخصيص الموارد المالية والحصول على التمويل، وينبغي أن تستند الظروف المؤاتية إلى تدابير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي وتهدف إلى اتباع نهج أكثر شمولا يقوم على التعاون الدولي؛

d) وينبغي الاعتراف بأوجه الضعف المتعددة الأبعاد والفقر والفجوات الهيكلية والتحديات البيئية كمعايير للوصول إلى التدفقات المالية العالمية، وينبغي استخدام مؤشر متعدد الأبعاد للضعف عند اتخاذ قرار بشأن الحصول على التمويل؛

e) وفي هذا السياق، تشكل مؤسسات الإقراض، ولا سيما صندوق النقد الدولي، الاقتصادات الوطنية من خلال توصياتها، مثل المشورة في مجال السياسات والشروط المرتبطة بالقروض. وبشكل أكثر تحديدا، فإن سياسة القروض الإضافية التي يتبعها صندوق النقد الدولي لها تأثير مباشر على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وفي حين وضعت هذه السياسة للحد من تعرض صندوق النقد الدولي لخطر تخلف البلدان المقترضة عن السداد، فإنها لا تعمل كآلية للتعجيل بالسداد بل لمعاقبة البلدان المثقلة بالديون. وبالتالي، تؤثر الرسوم الإضافية بشكل غير متناسب على البلدان التي تمر بأزمات. ومن الضروري

معالجة هيكل الديون السيادية، الذي لا يسمح للبلدان النامية بالتغلب على أوجه ضعفها المالية. وفي ظل أفق الديون المتزايد العبء والتعقيد، من المهم أن تكون البلدان قادرة على تخفيف ديونها وإعادة هيكلتها في مواجهة الحالات غير المتوقعة التي لها تأثير مباشر على آفاق نموها. ومن الضروري النظر في هياكل جديدة، مثل مقايضة الديون المرتبطة بحماية البيئة؛

f) وفي السياق الأوسع لتحديد بارامترات الاقتصاد الدولي، من الضروري اتخاذ تدابير جديدة، بما في ذلك فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي الذي يتم التفاوض عليه من خلال عملية شاملة وشفافة في إطار الأمم المتحدة؛

g) وأخيرا وليس آخرا، ينبغي تحفيز القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر نشاطا في العملية وتعبئة الاستثمارات المطلوبة.

وخلاصة القول إنه لكي يتم إعمال الحق في التنمية، ينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بغية القضاء على جميع أشكال الظلم الاجتماعي. وينبغي أن تشمل التدابير الممكنة تخفيف عبء الديون العامة على البلدان النامية والسياسات التي لا تنطوي على نمذجة اقتصادات البلدان المدينة على أساس النظريات الاقتصادية التقليدية، التي يمكن أن تزيد من عدم المساواة والتدهور البيئي. ويجب ألا يضفي القانون المالي الدولي الشرعية على شروط الديون التي لا تترك للبلدان النامية حيزا ماليا لممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة.